نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان
□ نشرة غير دورية باللغتين العربية والانجليزية □ العدد ٤٨ □ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩١ □

مؤتمر مدريد
سلام فى غياب حقوق الانسان الفلسطينى

تعتبر هذه أول مرة يُعقد فيها مؤتمر ومفاوضات سلام دون أسس ومبادىء محددة أو متفق عليها مسبقاً ، باستثناء مفاوضات فرض شروط المنتصرين على المهزومين فى بعض الحروب التى انتهت باستسلام أحد طرفيها . وحتى هذه الأخيرة كانت لها أسسها الخاصة فى الظروف الاستثنائية التى عُقدت فيها .

فعندما وُجهت الدعوة لعقد مؤتمر مدريد ، كانت الشرعية الدولية قد نُحيت جانبا بالكامل بعد أن فرض الوسيط الأمريكى على العرب استبعاد أى دور للأمم المتحدة فى المفاوضات لتكون الحاضر الغائب فيها عبر صفة المراقب التى أُعطيت لها . ولتعويض هذا الافتئات على الشرعية الدولية بشكل أو بآخر ، أعطت الولايات المتحدة فى البداية انطباعاً بأن عملية السلام التى تقودها ستقوم على أساس غير بعيد عنها ، وهو قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ « أرض مقابل سلام » . لكن وزير خارجيتها السيد جيمس بيكر أخذ يعمل تدريجياً على تجاوز هذا الأساس عبر التضييق على الأطراف العربية المعنية بهذه العملية للحصول على تنازل تلو الآخر ببراعة ودبلوماسية ، فى الوقت الذى كان يوحى بأن موقف ادارته من طلب اسرائيل ضمانات لقروض لإسكان المهاجرين يمثل انحيازاً لقضيتهم . لكن واقع الحال أن ارجاء ذلك الطلب لأربعة أشهر لا يعنى شيئاً ، لأن فترة ضئيلة كهذه يمكن أن تستغرقها اجراءات ادارية فى أى مصرف ينظر فى طلب قرض منه . وفى هذا السياق تراجع التأكيد الأمريكى على مبدأ « أرض مقابل سلام » تدريجياً ، ليصبح الأساس الوحيد للعملية خلال جولات بيكر الأخيرة هو القرار ٢٤٢ . وعندئذ تولت خطابات التأكيد التى قدمها لمختلف الأطراف مهمة نسف ما بقى من أساس للسلام ، فعلى سبيل المثال تضمن خطابه لاسرائيل فى صيغته النهائية التى أرسلها عشية جولته الثامنة بالمنطقة التى بدأت فى منتصف أكتوبر نصاً صريحاً فى البند التاسع على أن (لاسرائيل تفسيرها الخاص لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، إلى جانب تفسيرات أخرى) . ورغم ما سعت إليه بعض الأطراف العربية ، التى حصلت على خطابات من النوع نفسه ، كان أقصى ما أمكن الوصول إليه فى أحدها هو أن (الولايات المتحدة تؤيد تطبيق القرار ٢٤٢ على جميع الجبهات) . وفى هذا النص الذى يفتقد للوضوح الكافى ، قام بيكر « بتحييده » بنص آخر فى الخطاب الخاص باسرائيل على (تجدد الولايات المتحدة تأكيد الالتزام المكتوب للرئيس الأسبق جيرالد فورد لرئيس الوزراء الأسبق اسحاق رابين فى سبتمبر ١٩٧٥ بشأن أهمية مرتفعات الجولان للأمن الاسرائيلى »

وعلى هذا النحو لم يعد ثمة أساس محدد للمفاوضات ، الأمر الذى يتيح لإسرائيل أن تدخلها مستندة الى ما تشاء من نصوص أو حتى أساطير تراها مناسبة لدعم موقفها . أما القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة المتعددة التى يمكن أن تمثل « مرجعية » لتفسير القرار ٢٤٢ تبقى خارج قاعات المفاوضات .

وفى عصر حقوق الانسان على الصعيد العالمى ، تبدأ عملية سلام يفترض أن تضع حداً لمظالم تاريخية بمزيد من انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني ، التى اعتبرتها الأمم المتحدة (حقوقاً ثابتة غير قابلة للتصرف) فقد كانت القضية الفلسطينية دائماً ومنذ بدايتها قضية حقوق انسان ، إلى جانب كونها قضية سياسية . ولا يعرف التاريخ المعاصر قضية حقوق انسان عمرها يناهز ثلاثة أرباع قرن غيرها . وحتى قضية حقوق شعب جنوب افريقيا بدأت تشهد تقدماً لم يتح لقضية الشعب الفلسطينى حتى الآن مع بدء أهم وأوسع عملية سلام عربية – اسرائيلية . فالواضح أن هذه العملية لا تعنى شيئاً لحوالى ثلث هذا الشعب من اللاجئين داخل مخيمات فى ظروف بالغة القسوة يعلمها الجميع ، ولما يقرب من رُبعه المشتتين فى بقاع الأرض ، ومما يؤسف له أن أكثرهم معاناة هم المشتتون فى البلاد العربية حيث تتوقف ظروف حياتهم على أوضاع سياسية لا دخل لهم بالتأثير عليها . وهذا بافتراض أنها ستتيح ظروفاً أفضل لأبناء الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ أنفسهم . فالواضح أنه فى ظروف جد ضاغطة عليهم بشكل غير مسبوق ، يدخل الفلسطينيون المفاوضات لمجرد تقليل حجم الكارثة التى قد تنجم عن عدم مشاركتهم ، ومن ثم القاء اللوم عليهم وتحميلهم المسئولية إذا فشلت المساعى الأمريكية . فقد أعدت الولايات المتحدة لعقد مؤتمر سلام دون ممارسة أى ضغط على اسرائيل ، وإنما سعت على العكس الى خلق وضع يستجيب لكل شروطها ، حتى فى قضية واضحة كل الوضوح ليس فقط فى عرقلتها لعملية السلام ولكن أيضاً فى انتهاكها لحقوق الانسان الفلسطينى ، وهى قضية الاستيطان فى الأراضى المحتلة . فلم تفرض على اسرائيل أن تقدم مجرد بادرة تدل على امكان وقف أو حتى تجميد بناء المستوطنات فى أى وقت .

وبذلك يدخل الفلسطينيون المفاوضات بشروط اسرائيلية تبنتها الولايات المتحدة ، ولم يجدوا من يقف إلى جانبهم للحد منها . وهى تبدأ باستبعاد ممثلهم الشرعى الذى تعترف به الأمم المتحدة ، وبحرمانهم من وفد مستقل كغيرهم ، وباختيار ممثليهم فى الوفد المشترك مع الأردن وفقا

[البقية ص ٥]

المنظمات غير الحكومية تبحث سبل دعم اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب

نظمت اللجنة الدولية للحقوقيين ، بالتعاون مع كل من المركز الأفريقى للديمقراطية وحقوق الانسان ، واللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب حلقة بحثية عشية انعقاد الدورة العاشرة للجنة الأفريقية ، بهدف تطوير استراتيجية للعمل المشترك على مستوى القارة بين المنظمات غير الحكومية ذاتها ، ومع اللجنة الأفريقية . وكذا لادارة حوار بين المنظمات غير الحكومية واللجنة ، وأخيراً بهدف اتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية للمشاركة والمساهمة فى الاجتماعات المفتوحة للجنة الأفريقية .

استغرقت مناقشات الحلقة البحثية ثلاثة أيام خلال الفترة من ٥ ــ ٧ اكتوبر / تشرين أول بالعاصمة الجامبية (بانجول) ، وشارك فيها ٥٩ شخصا (من بينهم خمسة من أعضاء اللجنة الأفريقية) يمثلون ٣٥ منظمة غير حكومية من بينها المنظمة العربية لحقوق الانسان والمعهد العربى لحقوق الانسان . وانتهت المناقشات الى مجموعة توصيات انعقد توافق المشاركين على أنها تساهم بشكل فعال فى تحقيق الأهداف المتوخاة . وشملت هذه التوصيات مقترحات تتعلق بتكوين اللجنة ، وتعزيز استقلاليتها ، وتفعيل جهازها التنفيذى ، ونظم توزيع وثائقها ، واستجابتها لطلبات المعلومات ، ودور المنظمات غير الحكومية . كما تعرضت التوصيات لدور اللجنة الأفريقية وقواعد اجراءاتها وبحث تعديل الميثاق الأفريقى ولائحة الاجراءات والعلاقة بين اللجنة ومؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية . وأخيراً مسألة انشاء محكمة أفريقية لحقوق الانسان .

فى اطار بحث استقلالية اللجنة ، أوصت الحلقة البحثية بارساء قواعد صريحة بشأن عدم التوافق بين بعض المهام والوظائف الحكومية وعضوية اللجنة . كما دعت لأن يوكل للأمانة مهمة القيام بالاجراءات العاجلة فى الفترة التي تتخلل الدورات . كما أكدت على ضرورة عدم تكليف أى من أعضاء اللجنة ببحث أوضاع حقوق الانسان فى موطنه الأصلى .

ساد الحلقة شعور عام بأن فعالية سكرتارية اللجنة تنعكس على مجمل نشاطها ، وأوصت بتحسين كفاءتها من خلال عدة اجراءات منها تنظيم اللقاءات والاتصال بوسائل الاعلام والصحافة ووكالات الأنباء من أجل شرح وتفسير دور اللجنة ، ومنها تنظيم عملها فيما بين دورات انعقاد اللجنة ومنها اجراءات تتعلق بتنسيق تدفق المعلومات بينها وبين المنظمات غير الحكومية .

رحبت الحلقة بالجهود الرامية إلى وضع ترتيبات إقليمية مع المنظمات غير الحكومية فى أفريقيا ودعوتها وتشجيعها على التقدم بطلب الحصول على صفة المراقب لدى اللجنة الأفريقية وذلك بهدف الإسهام الفعال من جانب المنظمات الاقليمية والمحلية فى أعمال اللجنة من خلال إعداد التقارير الدورية وتزويد اللجنة بالمعلومات اللازمة لدفع أبحاثها وأعمالها .

وقد خصصت اللجنة حيزا كبيرا لبحث وتحديد دور المنظمات غير الحكومية حيث أكدت على أن حصول المنظمات غير الحكومية على صفة مراقب ، انما يوجب امتثالها لإلتزامات محددة تقع على عاتقها ، إذ يتعين عليها تقديم التقارير بصفة منتظمة حول اوضاع حقوق الانسان ، هذا مع اعتبار انه قد يكون من حق اللجنة تجميد صفة مراقب الممنوحة لاحدى المنظمات لتعثرها فى تقديم مساهمة فعالة وعملية فى دفع أعمال اللجنة . وفى ذلك الاطار أوصت اللجنة بعدة نقاط يتعين على المنظمات غير الحكومية إتباعها ، كإعداد الملاحظات الموضوعية حول تقارير الدول وتعزيز التعاون مع أعضاء اللجنة المختصين والمكلفين ببحث أوضاع مناطق أو دول محددة ، والمساهمة النشطة فى تزكية وانتخاب الأعضاء ، وأخيرا ، تكوين لجنة تنسيقية يدرج على قائمة اعمالها مهمة تأسيس صندوق خدمات للمنظمات غير الحكومية بهدف الحصول على أعلى مستوى للتعاون والمساهمة فى أنشطة وأعمال اللجنة .

أكدت الحلقة على الضرورة الملحة لمراجعة أحكام إجراءات اللجنة التى تتسم بالتعقيد وعلى وجه التحديد فيما يختص بإجراءات تقديم الشكاوى والسعى إلى إرساء قواعد تتصف بقدر أكبر من المرونة . إذا ما أخذنا فى الاعتبار الأوضاع داخل البلاد الجارى بحث الشكاوى الواردة منها . ومن ثم أقرت اللجنة أنه فى حالة تأخر الدولة المعنية فى الرد على طلب اللجنة فى الحصول على معلومات ، يعيد الأمين العام تأكيد طلب اللجنة بدون ارجائه الى الدورة التالية . أما فى حالة تقاعس الدولة عن الرد بعد إستنفاد المهلة المحددة ، فلا يسع اللجنة إلاّ تبنى الإدعاءات الواردة لديها كحقيقة واقعة ومن ثم التحرك بشأنها وإتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة . كما دعت الحلقة أيضا فى إطار تطوير فعالية اللجنة ان تصير سرية الاجراءات ، طبقا لما جاء بالمادة ٥٩ من الميثاق ، استثناءا للقاعدة .

وبصدد تفسير الميثاق ، أخذت الحلقة فى الاعتبار تطور أوضاع حقوق الانسان فى أفريقيا وأهمية دفع سبل تعزيز وحماية تلك الحقوق ، ومنع وقوع انتهاكات من جانب الأفراد والجماعات ، وضرورة استبعاد القوانين الى تتناقض مضامينها مع الميثاق . ودعت اللجنة للاسهام فى إرساء القواعد الأساسية لمساعدة الدول الأعضاء لتطويع قوانينها وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية . وقررت ندب مجموعة عمل تختص بإجراء وإعداد الأبحاث وتقديم الخدمات القانونية .

وتسليما منها بأهمية التدخل الفورى فى حالات الطوارىء التى قد تشهدها بعض البلاد دعت الحلقة الى تحديد الاجراءات الواجب اتخاذها بدون الانتظار لحين انعقاد القمة الأفريقية السنوية .

ويجدر ذكر التعديلات التى تم ادخالها على الميثاق وأحكام الاجراءات ، بحيث تتضمن مقدمة الميثاق مسألة مناهضة الديكتاتورية بكافة أشكالها وقضية تعزيز الديمقراطية فى أفريقيا ، كما تحدد المادة ٥٩ الاجراءات التى يتوجب على رؤساء الدول والحكومات إتخاذها لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان .

وفى الختام ، انتهت الحلقة إلى أنه قد يكون من المناسب فى الوقت الراهن تأجيل بحث تأسيس محكمة إفريقية لحقوق الانسان .

اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان : بدايات صعبة وإمكانات واعدة

.. المنظمة تخطر اللجنة بانتهاكات حقوق الانسان فى البلدان العربية الأفريقية ، وتطلب تدخلها فى الصومال والسودان والقرن الأفريقى لحقن الدماء ، وكفالة محاكمات عادلة ، وتعزيز جهود الإغاثة
.. وتطلب إدراج مناقشة الحق فى التجمع على جدول أعمال الدورة القادمة

عقدت اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب دورتها العاشرة فى بانجول (جامبيا) خلال الفترة من ٨ ــ ١٩٩١/١٠/١٥ ، ونظرت فى جدول أعمال مكتظ بست عشرة فقرة .

وقد عقدت اللجنة كل جلساتها مفتوحة بحضور المراقبين عدا أربع جلسات مغلقة خصصت إحداها لاجراء الانتخابات داخل اللجنة ، واختصت الثانية بمناقشة تقرير المستشارين عن برنامج النشاط ، فيما اختصت الثالثة والرابعة بمناقشة تقرير أمين عام اللجنة ، والفقرات السرية المتعلقة بالاتصالات مع حكومات البلدان حول الشكاوى التى وردت للجنة ، كما شارك فى أعمال اللجنة ممثلون عن ٣٥ منظمة غير حكومية أفريقية ودولية ، من بينها المنظمة العربية لحقوق الانسان ، والرابطة التونسية لحقوق الانسان ، والمعهد العربى لحقوق الانسان .

فى مستهل أعمال اللجنة انتخب د. ابراهيم بدوى الشيخ (مصر) رئيسا . كما انتخب السيد موبانجا شيبوا نائبا للرئيس ، وقد فاز د. ابراهيم بدوى بثقة زملائه من أول تصويت ، الأمر الذى حدث لأول مرة منذ تأسيس اللجنة ، وقوبل انتخابه بترحاب كبير من جانب المراقبين الذين عقدوا آمالهم على أن يستطيع بخبراته الواسعة أن يعبر باللجنة عنق الزجاجة التى تمر بها نتيجة لكثرة البنود الاجرائية ، وضعف الامكانات البشرية والمالية .

موضوعات جدول الأعمال

بحثت اللجنة الطلبات المقدمة من عشرين منظمة للحصول على **صفة المراقب** ، من بينها المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، وقد حصلت جميعها على صفة المراقب عدا واحدة فقط لم تستوف مستندات الحصول على هذه الصفة ولم يحضر مندوب عنها ، فيما أخفقت فى الحصول على تزكية كافية من أعضاء اللجنة . وقد منحت اللجنة صفة المراقب للمنظمة المصرية لحقوق الانسان مشروطة باستكمال مستنداتها ، بعد مداخلة من أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان فسر خلالها الظروف التى حالت دون وصول هذه المستندات للجنة .
وكانت المنظمة التونسية لحقوق الانسان والمعهد العربى لحقوق الانسان قد حازا هذه الصفة فى الدورة التاسعة .

وفيما يتعلق بتقارير اللجنة فباستثناء تقرير أمين عام اللجنة ، التى رأت اللجنة مناقشته فى جلسة مغلقة فقد جرى تلاوة تقارير رئيس اللجنة وأعضائها فى جلسات مفتوحة وفى حضور المراقبين الذين ساهموا فى المناقشات . وقد عكست هذه التقارير فى مجملها أنشطة تعريفية باللجنة وأنشطتها لدى بعض الدول الأفريقية والهيئات الدولية ، وعبر المشاركة فى ندوات وحلقات بحثية دُعِىَ اليها اعضاء اللجنة ، (ولم تشر هذه التقارير لتدخلات لدى أى من الحكومات الأفريقية بشأن انتهاكات لحقوق الانسان) . وفيما وضح من المناقشات أن هذا الطابع من النشاط هو حدود التكليف الذى قامت على أساسه هذه المهام . فقد دعا العديد من المراقبين الى ضرورة تجاوز مهام اللجنة لهذه الحدود والأنغماس فى أنشطة حمائية .

وبالنسبة **لتقارير الدول** فقد كان من المقرر أن تناقش اللجنة عددا من هذه التقارير ، وهى آلية من أهم آليات عمل اللجنة حيث تتيح اجراء حوار بين ممثلى الدول من ناحية وبين أعضاء اللجنة وممثلى المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى . مما يتيح كشف أوجه التناقض بين الالتزامات النابعة من الميثاق الأفريقى والقوانين المحلية فى البلدان المنضمة اليه ، وتلفت انتباه الدولة الى المجالات التى يتعين أن تتخذ فيها الاجراءات المناسبة لمطابقة قوانينها وممارساتها مع الميثاق .
بيد أنه ــ من المؤسف ــ أن اللجنة لم تستطع أداء هذه المهمة حيث تبين أنه قد وقع فى ظن سكرتارية اللجنة أنه يتعين مناقشة هذه التقارير خلال مناقشة داخلية فى البداية ، ثم ترسل الاستفسارات للدولة حتى يأتى ممثلها مزودا بالاجابات . وبالتالى لم تدع ممثلى الدول لمناقشة تقاريرهم ، وعلى ذلك رُحلت المناقشات للدورة التالية .

هذا وقد قررت اللجنة مناقشة تقارير مصر وتوجو وتنزانيا ونيجيريا فى دورتها القادمة (الحادية عشرة) ودعوة ممثلى الدول لحضور هذه المناقشة .

وفيما يتعلق **ببرنامج نشاط اللجنة** ، بحثت اللجنة برنامجا مؤقتا للمرحلة القادمة وقد دارت المناقشات حول ما اذا كان يتعين أن تكون نقاط التركيز على الجوانب الترويجية والتشجيعية لحقوق الانسان أم أنه ينبغى أن تتجه الى الجوانب الحمائية ، كما أوضحت المناقشات (التى سادت الجانب المفتوح من مناقشة التمويل) . تبنى الخبراء لبرامج قصيرة الأجل يمكن بعدها تشجيع الممولين ــ بعد إثبات الجدية ــ على تمويل برامج أخرى طويلة المدى . وفى المقابل كان هناك تركيز من جانب اللجنة على عدم امكان تبنى برامج مرهونة بموافقات غير تامة .

وقد أقرت اللجنة برنامجا مؤقتا يتضمن مجموعة من الأنشطة ، منها الاحتفال بعشرية الميثاق الأفريقى لحقوق الانسان ، وايفاد مبعوثين لتمثيلها فى مختلف التجمعات المتعلقة بأنشطتها ، وتبنى عقد بعض ندوات ، سواء بصفة مستقلة ، أو بالتعاون مع هيئات دولية أخرى .

وقد أوضحت مناقشة **ميزانية اللجنة** نوعية أخرى من المشكلات التى تعانى منها. فكما هو معروف ، تستخلص اللجنة مواردها أساسا من ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية ، وتعانى شأن باقى مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية من الصعوبات المالية التى تعانى منها المنظمة الأم ، وطبقا لما أوضحه سكرتير عام اللجنة ، فقد تضمنت مقترحات اللجنة ميزانية

للعام المقبل ٩٢ ــ ١٩٩٣ مقدارها ١,٢٤ مليون دولار ، تشمل المصروفات الادارية وأنشطة وقائية وأنشطة تشجيعية ، غير أن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة أعادت للجنة هذه المقترحات بطلب تخفيضها الى ٤٠٠ ألف دولار . وهى بالكاد تغطى اجتماعات اللجنة والمصروفات الادارية ولم يخصص أى شيء للنشاط ولا يؤثر ذلك فقط على الأنشطة ، بل على مجمل عمل اللجنة . فالواقع أن سكرتارية اللجنة تعمل بشخصين فقط هما سكرتيرها العام وآخر متخصص ، وفيما ترى اللجنة تدعيم السكرتارية بسبعة أشخاص للعمل فى مجالات القانون والتوثيق والترجمة والاعلام والادارة والطباعة . ولم تتحصل سوى على ميزانية لقانونى واحد تعينه لعدم توافر الأموال اللازمة .

ومن ناحية أخرى تعانى اللجنة من العديد من القيود الاجرائية المنبثقة عن الميثاق الأفريقى ، ومن لائحة اجراءاتها الداخلية ، تتعلق بطبيعة تكوينها ، ودورها ، وصلاحياتها والاجراءات الواجب اتباعها ، وتمويلها . ويثير ذلك العديد من التساؤلات منها مدى استقلالية أعضاء اللجنة طالما كانوا منتخبين من رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، ومدى التعارض بين الوظائف التى يشغلها بعضهم كمسئولين فى بلادهم ، وبين دورهم كمفوضين فى اللجنة (تم تعيين أحد أعضاء اللجنة وزيرا لداخلية بلاده) ، ومن ذلك أيضا طول وتعقد الاجراءات الواجب اتباعها ازاء الشكاوى مما يستلزم وقتا طويلا ، وضرورة عرض تقاريرها على مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية قبل نشره ، وطابع السرية المفروض على بعض أنشطة اللجنة ، وبخاصة اتصالاتها مع الحكومات حول مايرد اليها من الشكاوى . وكذا طبيعة تمويلها وتدبير موظفى أمانتها العامة .

وقد جرت مناقشة تفصيلية لهذه المشكلات فى فقرتين من فقرات جدول أعمال اللجنة ، وتشعبت المناقشات حولها بشكل كبير ، وتباينت وجهات نظر أعضاء اللجنة الأفريقية حيالها ، ومن ذلك رأى البعض أن تولى أعضاء اللجنة لمسئوليات حكومية فى بلادهم أمر لايتعارض مع استقلاليتهم ، وتصدى البعض لتفنيد توصية بضرورة تعيين بعض السيدات باللجنة ، كما جرى إعتراض اقتراح بتأسيس مركز اعلامى ــ خارج اطار اللجنة ــ يُعنى بالاعلام للجنة ليتجاوز التعقيدات المفروضة عليها . على أن الاتجاه السائد فى اللجنة كان يتفق مع ضرورة التخفف من القيود الاجرائية ولكن دون « احراق » النص والعمل من خلاله . وقد تراوحت الرؤية بين العمل على تعديل بعض نصوص الميثاق واللائحة أو العمل على تفسير النصوص بطريقة مرنة بالاستفادة من الرؤى الأساسية للنصوص ــ التى تسمح بذلك ــ وقد أوكلت اللجنة فى ختام مناقشاتها الى أحد أعضائها إعداد تقرير حول مراجعة القواعد الاجرائية لمناقشته فى دورتها القادمة .

فى ختام دورتها ، أقرت اللجنة جدول أعمال الدورة التالية (الحادية عشرة) ويضم نفس فقرات جدول أعمال الدورة الحالية ، مع إضافة فقرات ، تتعلق الأولى بالحق فى حرية التنظيم وقد أدرجت على جدول الأعمال بناء على طلب من المنظمة العربية لحقوق الانسان استنادا الى المادتين العاشرة والحادية عشرة من الميثاق . وقد طلبت اللجنة من المنظمة العربية اعداد مذكرة تفسيرية حول هذه الفقرة ، وموافاتها بها قبل الدورة القادمة .. كما تتعلق الفقرة الثانية بمناقشة القانون الداخلى للمنظمة .

كما تقرر عقد الاجتماع القادم فى تونس خلال الفترة من ٢ ــ ٨ مارس / آذار ١٩٩٢ اذا ماوافقت الحكومة التونسية على ذلك .

كذلك أقرت اللجنة فى ختام دورتها تقريرها عن الدورة العاشرة الذى سوف يعرض على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية القادم . وقد نوقش التقرير فى جلسة مفتوحة حضرها المراقبون ، عدا الفقرة المتعلقة بالاتصالات مع الحكومات حول الشكاوى التى أحيلت للجنة والتى يتعين عرض نتائجها على الحكومات التى تقرر بدورها التصرف بشأنها طبقا للميثاق . وجدير بالذكر أن اللجنة حرصت على أن يعكس تقريرها عددا من المداخلات المهمة التى أسهمت بها المنظمات غير الحكومية ومن بينها مداخلة الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان .

كذلك أقرت اللجنة فى جلستها الأخيرة بيانا ختاميا استعرض المهام التى بحثتها خلال دورة انعقادها . كما تعرض بايجاز ، وبدون ذكر الأسماء الى الجانب السرى فى تقرير اللجنة والخاص بالاتصالات مع الحكومات بشأن الشكاوى والتظلمات التى تصلها . فأوضح أن اللجنة تلقت قبل دورتها التاسعة ١٨ شكوى وتم بحثها جميعا ، وقررت إعلام الحكومات المعنية بـ ١٥ من هذه الشكاوى ، وأن تعود الى المادة ٥٨ من ميثاقها بشأن شكوتين (بمعنى أن تتوجه بها الى رئيس منظمة الوحدة الأفريقية) ، وبالنسبة لحالة واحدة رأت اللجنة ان تعود للحكومة المعنية لاتخاذ موقف .

كما أوضح البيان أنه جرى بحث ٢٢ شكوى أخرى من بينها ٩ شكاوى وقعت تسويتها دون اللجوء لبحث القضية ، حيث أفاد المعنيون من متظلمين وحكومات بحل ماتضمنته من مشكلات فيما تنتظر اللجنة إجابات الحكومات الأفريقية فيما يتعلق بباقى هذه المجموعة من الشكاوى .

خلاصة وتقييم :

تهتم المنظمة العربية لحقوق الانسان بشكل خاص بتطورات تطبيق الميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب ، وآلية تطبيقه الرئيسية المتمثلة فى اللجنة الأفريقية . **أولا** بصفته نموذجاً لميثاق اقليمى يعبر عن مجموعة من الدول النامية ، ويطرح نمطاً من الاشكاليات سوف تواجهنا بالضرورة عندما تنجح بلداننا العربية فى اخراج ميثاقها الاقليمى إلى حيز الوجود . **وثانيا** بحكم انضمام ثمان من بلداننا العربية لهذا الميثاق ، تضم من حيث العدد . معظم أبناء الأمة العربية . وأحدها (موريتانيا) يعد ارتباطها بهذا الميثاق هو الشكل الوحيد من اشكال التزامها بمواثيق حقوق الانسان الدولية حيث تعزف حتى الآن عن الالتزام بأى من المواثيق الدولية الرئيسية لحقوق الانسان .

وثمة حافز اضافى لهذا الاهتمام وهو الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمة العربية فى تطبيق الميثاق بصفتها كبرى المنظمات الاقليمية غير الحكومية فى القارة الأفريقية ومايضعه ذلك على عاتقها من مسئولية خاصة .

ولقد كان أحد شواغل المنظمة خلال السنوات الأخيرة ، ومنذ حصولها على صفة المراقب لدى اللجنة الأفريقية عام ١٩٨٩ ، هو تقديرها لضعف فاعلية اللجنة ، وحجم القيود الاجرائية المفروضة عليها ،

والصعوبات المتعددة التى تعانى منها بطبيعة تكوينها ، ومحدودية امكانياتها . وقد عكست تقارير ممثلى المنظمة فى اجتماعات اللجنة صورة مؤسفة لهذه الحالة . ولم تكن توقعات ممثلى المنظمة تبعد كثيرا عما يمكن أن يفرزه هذا الواقع على اجتماعات الدورة العاشرة التى احاط هذا التقرير الموجز بمجمل جوانبها . غير أن ثمة عوامل ثلاثة تنطوى على احتمالات واعدة :

أولها : هو انتخاب د. ابراهيم بدوى رئيسا للجنة . فالثابت أن د. بدوى على صلة وثيقة بحقوق الانسان من ناحية التأهيل العلمى فهو حاصل على اجازة الدكتوراة فى العلوم السياسية فى أحد أفرع حقوق الانسان ، ويستكمل رسالة أخرى فى القانون حول نفاذ مواثيق حقوق الانسان فى القوانين المصرية ، كما أنه يمتلك خبرة ميدانية جيدة من خلال عمله الدبلوماسى فى دوائر الأمم المتحدة ، وفى مركز حقوق الانسان ومن المأمول أن تساعده هذه الامكانات على اعطاء دفعة قوية للجنة فى ممارسة انشطتها .

الأمر الثانى : الذى يدعو للتفاؤل بمستقبل عمل اللجنة هو الدور الذى بدأت تلعبه المنظمات غير الحكومية فى أنشطتها ، وهو دور تحفزه وتنشطه اللجنة الدولية للحقوقيين والتي يرجع اليها الفضل فى حشد اكثر من ٣٥ منظمة غير حكومية للمشاركة فى أعمال اللجنة . ويساعد هذا الأمر ليس فقط فى اثارة الاهتمام باللجنة بل وأيضا فى حث جهودها . وقد كان هذا ملموساً بشكل واضح فى الدورة العاشرة .

الأمر الثالث : الذى يعزز هذا التفاؤل هو الامكانات المادية التى بدأت تتجمع لدى اللجنة . والواقع أن اللجنة قد بدأت تجنى ثمرة الاهتمام الدولى بها فى سلسلة من الامكانات المادية أبرزها ما وفره لها المجلس الأوربى ، ومركز حقوق الانسان فى الأمم المتحدة . ومساندة بعض المنظمات غير الحكومية مادياً . ويضاف الى ذلك خبرة الاحتكاك بالمجتمع الدولى . وقد اتيح لبعض اعضاء اللجنة منافسة لجان مناظرة مثل المجلس الأوربى واللجنة الأمريكية .

ويضاف الى هذه العوامل المشجعة الإطار العام الأفريقى والدولى ، فالواقع أن القارة الأفريقية ـــ بما فيها الشمال العربى ـــ يشهد تصاعدا فى الاهتمام بقضايا حقوق الانسان ، وبغض النظر عن مدى تأكد هذا الاتجاه أو تجذره فقد أعلن عن نفسه بشواهد عديدة . وفرض نفسه على الخطاب الرسمى فى افريقيا . كما أن الاهتمام الدولى بحقوق الانسان فى أفريقيا ـــ وبغض النظر عن دوافعه السياسية ، يشهد بدوره تأكيدات متتابعة بدءا من الجهود التقليدية لتصفية العنصرية ، وانتهاء باجتماع الكومنولث الأخير الذى ضم ١٤ دولة افريقية وأكد على مقاطعة الأقطار الأفريقية التى يثبت اتباعها نهجا ثابتا فى انتهاك حقوق الانسان .

تتمـــات

(مؤتمر مدريد : بقية المنشور ص ١)

للمعايير الاسرائيلية بشكل صارم ، حيث جميعهم من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ باستثناء القدس الشرقية ، وتنتهى بمفاوضات قاصرة على صيغة الحكم الذاتى ، بعد استبعاد أهم مكون لحقوق الانسان الجماعية فى العصر الراهن وهو حق تقرير المصير . وكم يبدو الفارق مدهشا هنا بين موقف الرئيس بوش اليوم وبين موقف الرئيس ويلسون قبل ٧٢ عاماً ، يوم كان وحده بين زعماء العالم الذى يدعو الى حق تقرير المصير لجميع الشعوب .

وفى هذا الاطار لن يُطرح موضوع القدس فى المرحلة الأولى للمفاوضات ، حيث فرضت اسرائيل إرجاءه الى مرحلة تالية .. هذا إذا كانت هناك مثل هذه المرحلة . وحدث ذلك فى الوقت الذى كان « سرب » من المستوطنين الاسرائيليين يهجم على عدد من منازل الفلسطينيين بالقدس الشرقية لطردهم واحتلالها دون أن يحرك أحد ساكناً .

وهكذا تبدأ عملية السلام فى غيبة أى احترام لحقوق الانسان الفلسطينى . ولا شك أن تركز الجدل طوال ٧ أشهر على قضية تشكيل الوفد الفلسطينى يؤكد المدى الذى وصل إليه اختزال مشكلة شعب إلى مشكلة وفد . فالمشكلة الجوهرية التى ينبغى أن تناقشها أية مفاوضات جادة للسلام هى غياب الاعتراف بوجود هذا الشعب .. وبحقوقه الانسانية والوطنية ، ومن ثم السماح له كأى شعب فى العالم بأن يمارس هذه الحقوق ، وأولها ـــ من منظور حقوق الانسان ـــ حق تقرير المصير .

(حقوق الانسان فى الوطن العربى : تتمة)

سوريا
المنظمة تأمل أن يكون اطلاق سراح بعض المعتقلين مقدمة لتصفية ظاهرة الاعتقال المديد

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بإرتياح الأنباء الخاصة بالافراج عن ثمانين سجيناً من سجناء الرأى . فقد أفادت الأنباء الواردة للمنظمة أن قرارات بالافراج قد صدرت فى ٢٨ ابريل الماضى ، وتم بمقتضاها اخلاء سبيل المشار إليهم . وأضافت أن جميع هؤلاء الأشخاص هم من المشتبه فى عضويتهم فى حزب العمل الشيوعى المحظور نشاطه ، وأن احتجازهم قد استمر لسنوات دونما محاكمة ، وذلك منذ إلقاء القبض عليهم عام ١٩٨٠ . كما أشارت إلى أن عددا من بين هؤلاء الأشخاص يشتبه فى عضويتهم بالمكتب السياسى للحزب الشيوعى . هذا وقد تطرقت الأنباء الواردة إلى أنه بالرغم من الافراج عن الثمانين شخصا المذكورين أعلاه ، الا أن هناك مئات المعتقلين السياسيين داخل السجون ، حيث لايزال إعتقالهم مستمرا ، وذلك دون أن توجه لهم تهم بجرائم محددة ، ودون أن يتم تقديمهم للمحاكمة . وذكرت المصادر نفسها أن بعضا من هؤلاء الأشخاص استمر اعتقالهم مايزيد على عشرين عاما لتصبح بذلك سوريا فى مقدمة الدول التى تعانى أوضاع حقوق الانسان فيها من ظاهرة الاعتقال السياسى طويل الأمد . هذا وقد ورد للمنظمة مايفيد أن بعض المعتقلين قد عانوا من حبسهم حبسا انفراديا لفترات طويلة ، فيما عانى آخرون من استمرار احتجازهم رغم قضائهم لفترة العقوبة .

والمنظمة إذ تعرب عن ارتياحها لقرار الافراج عن ثمانين معتقلا سياسيا فإنها تأمل أن يكون هذا الاجراء مقدمة لاجراءات أخرى مماثلة بحق المعتقلين بسبب آرائهم ومعتقداتهم ، بغض النظر عن طبيعة تلك المعتقدات ومدى تطابقها أو تباينها عن المفاهيم السائدة فى المجتمع السورى ، خاصة قطاعه الرسمى .

احترام حقوق الانسان والممارسة الديمقراطية
شروط هامة لحل مشاكل اللاجئين

عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامى لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة اجتماعها الثانى والأربعين فى الفترة بين ٧ ــ ١١ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٩١ فى مقر الأمم المتحدة فى جنيف . وهو الاجتماع السنوى لأعلى هيئة فى البرنامج ، وقد انتخب لرئاسة اللجنة سفير سويسرا لدى الأمم المتحدة السيد ريدماتن ، وقدمت السيدة ساداكو اوكاتا المفوض السامى لشؤون اللاجئين بيانها التفصيلى عن أوضاع اللاجئين فى العالم .

وقالت المفوضة السامية فى بيانها : إن العالم شهد أوسع وأسرع نزوح للاجئين فى العصور الحديثة إبان حرب الخليج ، تبعتها عودة سريعة وغير مستقرة لهؤلاء اللاجئين ، اذ ان الـ ١,٥ مليون عراق الذين تركوا ديارهم عاد معظمهم الى العراق ، ولايزال حوالى سبعون ألفا منهم فى البلدان المتاخمة ، وهناك حوالى نصف مليون من الذين عادوا الى العراق لم يستقروا بعد فى مناطق سكنهم الأصلية وان كانوا موجودين داخل العراق .

وذكرت أن العمليات الانسانية واسعة النطاق قد حلت محل الجهود البناءة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القرن الأفريقى ، وأن استمرار الصدام والتردد فى تنفيذ الاجراءات الديمقراطية والصعوبات التى تواجهها مبادرات السلام تجعل مزيجا من الأمل والقلق يخيم على تلك المنطقة .

كما قالت أيضا : إن عام ١٩٩١ لم يكن عام نزوح فحسب ، ولكنه عام فرص جديدة لعودة اللاجئين الى ديارهم ، وضربت على ذلك مثلا بما يجرى من تقدم فى هذا المجال فى جنوب افريقيا وكمبوديا وأمريكا الوسطى ، وأوضحت بأن المفوضية السامية للاجئين تقوم حاليا بتأسيس مراكز لها فى اريتريا كمقدمة لعودة اللاجئين اليها من السودان ، وان مايقارب الـ ٢٠٠,٠٠٠ لاجىء أفغانى عادوا إلى بلادهم من باكستان إبان هذه السنة رغم الظروف الأمنية غير المستقرة . واستعرضت الخطط لعودة اللاجئين الى بلادهم فى أقطار افريقية وآسيوية أخرى .

وبالنسبة للوضع المالى للمفوضية ذكرت أن الاحتياجات المبرمجة لعام ١٩٩١ تبلغ ٩٨٢,٥ مليون دولار ، وأن الجهات المساهمة فى تمويل البرامج قد هيأت حتى الآن ٧٨٥ مليون دولار من ذلك المبلغ كمساهمات طوعية ، مما يدل على ثقة المجتمع الدولى بالمفوضية وتضامنه فى تحمل العبء لتخفيف المعاناة ، وإيجاد الحلول لما يقارب ١٧ مليون لاجىء فى العالم ، اذ كما هو معلوم أن مجموع اللاجئين فى العالم قد تعاظم خلال العام المنصرم بحوالى مليونى لاجىء .

وإذ تكمل المفوضية السامية هذا العام السنة الأربعين من عمرها ، حددت السيدة ساداكو اوكاتا ثلاثة أهداف رئيسية لخطة المنظمة الاستراتيجية التى ترتكز على اتخاذ الاجراءات الوقائية ، وعلى تنفيذ الحلول الفعالة ، وأن تتم مواجهة كامل مشكلة اللاجئين من النزوح وتخفيف المعاناة حتى العودة والاندماج ثانية فى مجتمعاتهم الأصلية . وعينت المفوضية السامية ثلاثة أهداف لهذه الاستراتيجية وهى :

أولا : تعزيز آليات الاستعداد للطوارىء ومجابهتها ، سواء بالنسبة للمفوضية السامية أو بالتعاون مع الدول والهيئات الأخرى ، بما فى ذلك ضمان الرعاية الخاصة للنساء والأطفال من اللاجئين . **وثانيا** : إغتنام كافة الفرص التى تسنح لعودة اللاجئين الطوعية الى بلادهم ، اذ يجب الاعتراف بحق العودة ، كما يعترف بحق اللجوء الى بلاد أخرى . وبهذا الصدد فان الوقاية وايجاد الحلول لمشاكل اللاجئين مرتبطان ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة لبناء السلام ، والمحافظة عليه فى مناطق متعددة من العالم ، وكذلك فان مواجهة المشاكل الناجمة عن الفقر والعمل المتواصل من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان تعد جزء لايتجزأ من الحلول المطلوبة . وتوقعت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين ان يكون عام ١٩٩٢ عام العودة الطوعية . **وثالثا** : التوصل الى الحلول عن طريق اتخاذ الاجراءات الوقائية عند منبع أو أصل المشكلة . وأول خطوة فى هذا الأسلوب هى تعيين وتعريف الأشخاص والجماعات الذين هم بحاجة الى الحماية الدولية . أن الأسباب الأساسية لتدفق اللاجئين ترجع فى الحقيقة الى النزاعات السياسية والى الاعتداء على حقوق الانسان . فعندما يشعر الناس بالأمن على حياتهم وحرياتهم لايجدون مايدعوهم الى اللجوء الى بلد آخر . ولذلك فمن الضرورى إيجاد الوسائل التى تساعد على عدم تدفق اللاجئين ، ومن تلك الوسائل توثيق التعاون بين المفوضية السامية والهيئات التى تعمل من أجل حقوق الانسان ، والمساهمة فى الأنشطة الخاصة بالتنبيه المبكر لخرق حقوق الانسان وتعزيز تلك الأنشطة ، وكذلك بناء وسائل فعالة لجمع المعلومات فى بلد المنشأ .

وأعقب تقديم التقرير مناقشة عامة من قِبَل أعضاء اللجنة تناولت بصورة رئيسية توفير الحماية الدولية للاجئين والتوصل الى حلول طويلة الأمد لمشاكلهم . ثم استعرضت تنفيذ البرامج لعامى ١٩٩٠ ــ ١٩٩١ ، ونظرت فى الوضع المالى ومتطلباته لعامى ١٩٩١ ــ ١٩٩٢ .

وفى ختام الاجتماع توصلت اللجنة التنفيذية الى عدد من القرارات تتعلق بتعزيز الجهود لضمان حماية اللاجئين ومسؤولية حكومات بلدان المنشأ فى ازالة الأسباب المؤدية لتدفق اللاجئين منها ، وتشجيع ودعم عودتهم الطوعية الى بلادهم ، وبحماية النساء والأطفال من اللاجئين ، وبتطبيق خطة العمل الخاصة باللاجئين فى « الهند الصينية » وكمبوديا ، والمؤتمر الدولى حول اللاجئين فى امريكا الوسطى وقرارات إدارية ومالية لتسهيل أعمال المفوضية وتنفيذ برامجها ، وأقرت برنامج المفوضية السامية وميزانيتها المقترحين لعام ١٩٩٢ .

ويجدر الذكر أن كلا من الجزائر ولبنان والمغرب والصومال والسودان وتونس أعضاء فى اللجنة التنفيذية ، كما حضر الاجتماع ممثلون عن ثمان دول عربية أخرى وعن الجامعة العربية بصفة مراقبين . وساهمت فى الاجتماع ست وتسعون منظمة غير حكومية بصفة مراقب ، منها المنظمة العربية لحقوق الانسان التى مثلها الأستاذ / أديب الجادر رئيس المنظمة والدكتور فاروق برتو عضو المنظمة فى جنيف . والمعلوم ان عددا من المنظمات غير الحكومية تلعب دورا فعالا فى التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فى الأمم المتحدة لتخفيف معاناة اللاجئين والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ، مما حدا بالمفوضية الى عقد اجتماع خاص بممثلى تلك المنظمات دام يوما كاملا لتعزيز دورها وتبادل الرأى معها فى هذا المجال الانسانى الهام .

حقوق الانسان فى الوطن العربى

مصر
المنظمة تناشد وزارة الداخلية بخصوص حالة إنسانية

استقبلت الأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الانسان مواطنة مصرية ، أرملة لضابط عراق الجنسية يدعى ابراهيم عبد الرحمن . وقد روت المواطنة المذكورة أنها لاذت بالفرار من العراق هى وابنها الوحيد سامر ابراهيم عبد الرحمن الذى كان يدرس باحدى جامعات بغداد وأفادت أنها قررت ذلك بعد اقامتها فى العراق على مدى ٢١ عاما انقاذا لابنها الذى قد يتم استدعاءه للتجنيد ويزج به فى اعمال تتضمن مخاطر على حياته . وأضافت انها لدى وصولها للقاهرة حاولت التقدم بطلب لمنح ابنها الجنسية المصرية لكن طلبها حفظ (برقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٣) بذرائع واهية . كما حاولت الاستعانة بمكتب الأمم المتحدة لشئون اللاجئين الا ان ذلك قد تعذر بدوره . وأضافت أن كافة محاولاتها الأخرى لدى عدد من السفارات الأجنبية ومنها السفارة الأمريكية والبريطانية والسويسرية وغيرهم قد باءت بالفشل .

وقد خاطبت المنظمة لدى تلقيها تلك المعلومات السيد اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية المصرى ، وناشدته التكرم بإعادة النظر فى أمر الالتماس الوارد نظرا للمخاطر التى تهدد حياة هذا المواطن والنظر فى إمكانية منحه الجنسية المصرية وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان اتصالا هاتفيا من قسم الجوازات بمجمع التحرير بالقاهرة أحيطت خلاله بترحيب الجهة المعنية بتلقى مزيد من التفاصيل عن حالة هذا المواطن للنظر فى تقديم التسهيلات الممكنة له .

وقد أبلغت المنظمة المواطنة المصرية بفحوى المكالمة التليفونية التى تلقتها وبأنه قد تحدد لها موعدا للقاء أحد المسئولين بقسم الجوازات للمضى قدما فى ايجاد حل لمشكلة اقامة ابنها .

والمنظمة اذ تتوجه بالشكر للسيد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية فإنها تأمل ان تكون هذه البادرة فاتحة لمرحلة من التعاون فى قضايا حقوق الانسان وذلك تيسيرا وعونا لكافة الأشخاص الذين يبحثون عن الانصاف .

السودان
غموض محاكمات المتهمين بالتخطيط لقلب نظام الحكم

لاتزال السلطات السودانية تفرض تعتيما اعلاميا على الأنباء الخاصة بمحاكمة خمسة عشر شخصا من العسكريين والمدنيين كانت قد ألقت القبض عليهم وآخرين فى أغسطس / آب ١٩٩١ بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم فى السودان ، والذين أشارت تقارير عديدة إلى أن السلطات قد أحالتهم إلى محاكمة عسكرية بصورة سرية . وقد أدى هذا التعتيم الاعلامى الى إضفاء مزيد من الغموض والتضارب حول مسار هذه المحاكمة .

فمن ناحية تلقت المنظمة فى مطلع أكتوبر / تشرين الأول تقارير تشير الى صدور أحكام بالاعدام لعدد من المتهمين فى هذه القضية ، وقد تفاوتت التقديرات بخصوص عددهم ، وأشار بعض هذه التقارير إلى شمولها لعشرة من العسكريين وثلاثة من المدنيين ، بينما قصرت تقارير أخرى هذه الأحكام على ستة من العسكريين واثنين من المدنيين . كما أشارت هذه التقارير الى أن المجلس العسكرى الحاكم قد أحال هذه الأحكام الى الفريق عمر حسن البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ للتصديق عليها تمهيدا لتنفيذها .

ومن ناحية أخرى ، نقلت المصادر الصحفية تصريحات الفريق البشير فى ٢٠ أكتوبر / تشرين اول أشار فيها إلى انه « لم تصدر بعد أحكام على المدنيين والعسكريين الذين اتهموا بالتآمر على النظام » واتهم فيها المعارضة السودانية باضافة اسماء ضباط لم تشملهم هذه الاعتقالات وليست لهم صلة بتلك الاتهامات ، وأكد أن السلطات تسمح لأسر المعتقلين بزيارتهم ومكاتبتهم . وقد أشارت التقارير الصحفية إلى أن الفريق البشير كان قد كلف العقيد محمد الأمين خليفة عضو مجلس ثورة الإنقاذ الوطنى باعداد رد على مذكرة تقدم بها عدد من الشخصيات السياسية والحزبية والنقابية باليمن فيما يتعلق باحتمالات اعدام المتهمين وضرورة اطلاق الحريات الديمقراطية بالسودان . وقد أعرب الرئيس السودانى حسبما جاء بهذه التقارير عن « أنه على استعداد لاستقبال وفد يمثل تلك الشخصيات لزيارة المتهمين والوقوف على سير المحاكمات ومقابلة القضاة المدنيين الذين ادلى المتهمون بالاعترافات أمامهم من غير إكراه أو إغراء » . وأورد الرد على المذكرة اليمنية أن المعارضة السودانية قد أضافت إلى قائمة المتهمين أسماء ليست فيها أصلا ، من بينهم اللواء المتقاعد الشيخ مصطفى والعميد المتقاعد عبد الحافظ الخضر حفظ الله ، والعميد المتقاعد الرشيد عبد الله ، والعميد المتقاعد عبد الله سليمان سر الختم ، والملازم المتقاعد فيصل كبلو ، وأضاف أن المعتقلين الذين زارهم ذووهم العميد المتقاعد شرف الدين على مالك والعميد المتقاعد سيد حمودة والعميد المتقاعد مصطفى التنى والسيد معتصم قرشى والسّيد عمر محمد عمر ، وأوضح ان بعض المتهمين فضلوا التواصل مع أسرهم عبر الرسائل ومنهم عبد الرحمن عبد الله نقد الله والسيد قنات ، وعبد اللطيف الجميعابى والعميد المتقاعد محمد أحمد الريح .

وفيما تنظر المنظمة بالارتياح لما تضمنته التأكيدات الرسمية من عدم صدور أية أحكام بعد بحق المتهمين فى هذه القضية ، بما ينطوى عليه هذا التأكيد من أن الامكانية لاتزال قائمة لبذل المزيد من المساعى والوساطات للحيلولة دون صدور أية أحكام بالاعدام اتساقاً مع موقف المنظمة الثابت من عقوبة الاعدام فى القضايا السياسية . فان المنظمة تلاحظ ان الردود المنسوبة للقيادة السياسية السودانية لم تتضمن نفيا لبدء هذه المحاكمات أو ايضاحات من شأنها ان تبدد الشكوك والمخاوف حول طبيعتها أو سرية انعقاد جلساتها . فى نفس الوقت الذى تلاحظ فيه المنظمة أن مارجحته بعض التقارير من صدور أحكام بالاعدام بحق بعض المتهمين وتضارب البيانات حول قائمة أسماء المتهمين يشكل فى حد ذاته دليلاً إضافيا على افتقار هذه المحاكمات لطابع العلانية الذى يأتى فى مقدمة الضمانات التى تكفلها المواثيق الدولية لحقوق الانسان لتحقيق العدالة فى المحاكمات الى جانب حق الدفاع والاستئناف وبطلان كافة الاعترافات التى تنتزع تحت

وطأة التعذيب .

هذا وكانت الأنباء التى ترددت حول صدور أحكام بالإعدام على بعض المتهمين فى هذه القضية قد أثارت قلقا عميقا لدى المنظمة ، وخاصة بالنظر لما ينطوى عليه صدور مثل هذه الأحكام مقرونا بغياب الضمانات القانونية ، من مخاطر إهدار حق الحياة لأشخاص قد تثبت إعادة محاكماتهم براءتهم من التهم المنسوبة اليهم ، فضلا عن أن هذه المخاطر — بطبيعتها — يستحيل تداركها أو تصحيحها اذا ما وقع تنفيذها . وقد فرضت هذه الاعتبارات على المنظمة طابع التحرك العملى السريع للمنظمة دونما انتظار للتأكد فأبرقت الى الرئيس البشير تناشده التدخل لوقف هذه الأحكام والحيلولة دون تنفيذها ، وإعادة النظر فى سير تلك المحاكمات وفى اجراءاتها والأحكام القضائية الصادرة عنها . كما أعربت عن تطلعها الى إعادة محاكمة المتهمين أمام محكمة تتوافر فيها الضمانات القانونية المتعارف عليها دوليا . هذا ولاتزال المنظمة تأمل فى استجابة السلطات السودانية .

ليبيا
بلاغات حول استمرار اعتقال ٤٦٧ معتقلا سياسيا بسبب آرائهم ومعتقداتهم

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بلاغات تتعلق بإستمرار اعتقال نحو ٤٦٧ معتقلا سياسيا بالجماهيرية الليبية وذلك وفق تقديرات بعض المصادر الأجنبية الواردة . فقد أفادت انه فيما بين الفترة من يناير ١٩٨٩ وابريل ١٩٩٠ تم اعتقال ٣٩٣ شخصا فى أعقاب المظاهرات التى شهدتها البلاد ، والتى شهدت تصعيدا تضمن وقوع اشتباكات مع قوات الأمن . وأضافت أن جميع هؤلاء المتهمين قد اشتبه فى انتمائهم للمعارضة السياسية فى البلاد ، علما بأنه قد تردد أن أغلبهم ينتمون لتيارات دينية مختلفة منها الحركة الوهابية ، والإخوان المسلمين ، وتنظيم الجهاد ، والدعوة ، والتبليغ وحزب التحرير الاسلامى .

وجدير بالذكر أن هؤلاء جميعا لم توجه لهم تهم بجرائم محددة ، كما أن أيا منهم لم يقدم للمحاكمة حتى الآن . هذا ومن بين هؤلاء تسعة أشخاص أفادت التقارير أنهم ألقى القبض عليهم فى بدايات ١٩٨٩ ، مشيرة إلى أن مصيرهم غير معروف ، وكذلك أماكن احتجازهم ، وأسباب عدم تقديمهم للمحاكمة .

هذا وكانت المنظمة قد تلقت خلال الفترة القليلة الماضية شكوى من « جمعية حقوق الانسان الليبية » أوردت قائمة بأسماء (٢٠) شخصا أفادت أنهم اعتقلوا منذ ثلاث سنوات ، وأنه جرى تعذيب بعضهم أثناء فترة احتجازهم وأنهم لم يقدموا بدورهم للمحاكمة .

وفيما أعربت المنظمة فى اتصال أجرته مع السلطات الليبية المختصة عن قلقها العميق من استمرار احتجاز هذه المجموعات خاصة وأنهم لم يقدموا للمحاكمة لكى تنظر فى قضاياهم وتصل لحقوق منصفة أو مرضية بشأنها . فقد أشارت المنظمة فى خطابها ان إستمرار إعتقال المشار إليهم يثير قلقها البالغ ، خاصة بالنظر لطول أمد هذا الاعتقال ، وكذلك بالنظر الى أن المتهمين — كما تبدو من البلاغات الواردة — قد اعتقلوا بسبب آرائهم ومعتقداتهم وهو أمر تعتقد المنظمة انه يتضمن انتهاكا وتقييدا لممارسة هؤلاء الأشخاص لأحد حقوقهم الأساسية ، والتى نصت عليها المواثيق الدولية ، وهو الحق فى حرية الاعتقاد والتعبير . هذا وقد نوهت المنظمة فى خطابها بالإلتزامات التى قطعتها الجماهيرية الليبية على نفسها والتى تشمل احترام وكفالة حقوق الانسان بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية والدينية .

واذ تناشد المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات الليبية المختصة بتوفير محاكمة عاجلة وعادلة لهؤلاء المتهمين جميعا ، فإنها تناشدها فى الوقت نفسه الافصاح عن أماكن احتجاز هؤلاء الأشخاص ، وكشف النقاب عن حقيقة مصيرهم .

ومن المعروف أن ساحة حقوق الانسان فى الجماهيرية الليبية كانت قد شهدت تطورات متعددة خلال السنوات القليلة الماضية . ففى مارس / آذار ١٩٨٨ ، أطلق العقيد معمر القذافى سراح ٤٠٠ سجين سياسى من بينهم سجناء رأى . كما وعد بتوفير أسس قانونية راسخة فى مواجهة مظاهر سوء إستخدام السلطة من جانب الأجهزة الأمنية . وهو الأمر الذى لم يتم الوفاء به بعد ، أو التقيد فيه بضوابط واضحة .

والمنظمة اذ تجدد مناشدتها فانها تلح على ضرورة إنهاء الوضع الاستثنائى لاحتجاز هؤلاء المتهمين ، إما عن طريق تقديمهم لمحاكمة عادلة تتوافر فيها كافة الضمانات القانونية المتعارف عليها ، أو عن طريق إخلاء سبيلهم بوصفهم سجناء رأى لم يقترفوا أى جرم ، ولم يتورطوا فى أفعال تخالف القوانين المعمول بها فى البلاد .

والمنظمة لاتزال تتطلع لتلقى رد من السلطات الليبية المختصة فى شأن تلك البلاغات الواردة .

تونس
تعدد حالات الوفاة خلال الاحتجاز

لاتزال التقارير التى تتلقاها المنظمة العربية لحقوق الانسان تثير قلقا عميقا إزاء تزايد الشكوى من سوء المعاملة والتعذيب اللذين يتعرض لهما المعتقلون من المنتمين لحركة النهضة الاسلامية المحظورة أثناء احتجازهم تحفظيا وتعدد حالات الوفاة خلال هذه الفترة التى تنقطع فيها صلات المحتجزين بمحاميهم أو أسرهم .

وقد تلقت المنظمة ببالغ القلق تقارير تشير الى وفاة المعتقل فتحى خيرى عضو حركة النهضة الاسلامية المحظورة وذلك خلال فترة احتجازه تحفظيا . ووفقا لهذه التقارير فقد ألقى القبض على المذكور فى ١٦ يوليو / تموز الماضى وباءت بالفشل مساعى ذويه فى التعرف على مكان احتجازه أو طبيعة وضعه القانونى الى أن تم إخطارهم بالتوجه لمركز الشرطة فى الخامس من أغسطس / آب ، حيث أحيطوا علما بوفاته دون تمكينهم من تسلم جثته . وقد أوضحت الأسرة انها لم تتسلم أية شهادات أو تقارير طبية توضح سبب الوفاة ، كما لم تتمكن من فحص جثته قبل دفنها صبيحة اليوم التالى .

وتعد هذه الحالة واحدة من بين خمس حالات أخرى للوفاة أثناء الاحتجاز ، كانت المنظمة قد تلقت تقارير بشأنها تعرب عن شكوكها فى أن وفاة الضحايا كانت ناجمة عن التعذيب أو إساءة المعاملة أثناء الاحتجاز التحفظى .

وقد سبق للمنظمة العربية لحقوق الانسان أن خاطبت السلطات التونسية بشأن حالتين من هذه الحالات **وهما عبد العزيز المحواشى وعبد الرؤوف العريبى** ، وطالبت المنظمة ، وكذا الرابطة التونسية لحقوق الانسان بإجراء تحقيق سريع ونزيه فى وفاتهما وإحالة من يثبت تورطه فى ممارسة التعذيب الى القضاء وتعويض الضحايا .

وكانت التقارير قد أشارت الى أن عبد العزيز المحواشى قد احتجز فى ٢١ ابريل / نيسان وأخطرت أسرته بوفاته فى ٣٠ أبريل / نيسان إثر نوبة قلبية وضرورة دفنه خلال ساعتين ، وأوضحت التقارير أن أسرته لم تتمكن من معاينة جثته ، كما لم تتسلم أية شهادات أو تقارير طبية تحدد أسباب الوفاة . وأوضحت التقارير كذلك أن أسرة عبد الرؤوف العريبى لم تحط أيضا بأية شهادات لأسباب وفاة العريبى التى أخطروا بها فى ٢٧ مايو / آيار وذلك بعد أن أودع رهن الاحتجاز التحفظى بوزارة الداخلية فى الثالث من نفس الشهر .

وتتعلق الحالة الرابعة بالطالب **عمر دجاشى** الذى ألقى القبض عليه فى يونيو / حزيران ، وأخطرت أسرته بوفاته فى ١١ يوليو / تموز دون إحاطتها بأية معلومات أو شهادات طبية توضح أسباب الوفاة ، فيما أعلنت وزارة الداخلية فى وقت لاحق بأن المذكور كان قد ألقى بنفسه من الطابق الثالث بمبنى وزارة الداخلية حيث كان محتجزا لاستجوابه .

أما الحالة الخامسة فتتعلق بالطالب **عبد الواحد عبدلى** الذى رجحت بعض التقارير احتجازه وتعذيبه قبل وفاته فى ٣٠ يونيو / حزيران ، فيما صرح ناطق باسم وزارة الداخلية بأن الوفاة نتجت عن إصابته بطلقة قاتلة عند محاولته الهرب أثناء القبض عليه .

هذا وكانت الرابطة التونسية لحقوق الانسان قد شاركت فى أوائل يوليو / تموز فى لجنة التحقيق التى أمر الرئيس التونسى بتشكيلها للتحقيق فى المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان أثناء الاعتقال والتى طالت أعضاء حركة النهضة فى الشهور السابقة . وقد قام رئيس الرابطة التونسية بتسليم وزير الداخلية التقرير الذى أعدته الرابطة فى هذا الشأن .

وقد علمت المنظمة العربية لحقوق الانسان أن لجنة التحقيق قد انتهت من اعداد تقرير بنتائج التحقيق الذى أجرته لعرضه على الرئيس التونسى . وتأمل المنظمة ان تثمر جهود هذه اللجنة فى وضع حد لكافة التجاوزات والانتهاكات تجاه المعتقلين ، ووضع الضوابط التى تكفل المحاسبة الصارمة لكل من يثبت تورطه فى هذه الانتهاكات .

و تنفيذ أحكام إعدام بحق ثلاثة من أعضاء حركة النهضة

نفذت السلطات التونسية أحكاما بالاعدام بحق ثلاثة من المنتمين إلى حركة « النهضة » الاسلامية المحظورة ، وهم محمد فتحى الزربيى ، ومحمد الهادى النيفاوى ومصطفى بن حسين . وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان أنباء تنفيذ هذه الأحكام فى التاسع من أكتوبر / تشرين الأول بأسف شديد ، انطلاقا من موقف المنظمة الرافض لتطبيق عقوبة الاعدام فى القضايا ذات الطابع السياسى من جهة ، وبالنظر لما أحاط محاكمة أولئك الأشخاص من ملابسات تدفع للاعتقاد بافتقار المحاكمة للمعايير المتعارف عليها دوليا لتحقيق العدالة ، فضلا عن كونها أول أحكام بالاعدام يجرى تنفيذها بحق السياسيين منذ تولى الرئيس زين العابدين بن على مقاليد السلطة فى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٨٧ :

كانت المنظمة قد أبرقت الى الرئيس بن على تناشده التدخل شخصيا لوقف أحكام الاعدام التى صدرت بحق خمسة من أعضاء حركة النهضة — بينهم هاربان — وذلك بعد أن أيدت المحكمة العليا فى يوليو / تموز الماضى أحكام الاعدام الصادرة بحقهم .

وكان الأشخاص الخمسة الذين طالتهم أحكام الاعدام قد تقرر تقديمهم للمحاكمة من بين نحو ثلاثين شخصا ألقى القبض عليهم فى فبراير / شباط الماضى بتهمة الاعتداء على مكاتب الحزب الحاكم فى ضاحية باب السويقة فى السابع من فبراير / شباط وإضرام النار فيها ، مما أدى لاصابة عدد من الأشخاص ، بينهم حارسان أصيبا بحروق خطيرة بعد أن رُشقا بمادة حارقة ، وتوفى أحدهما متأثرا باصابته .

وقد انتهت محكمة الجنايات فى مايو / آيار إلى إدانة سبعة وعشرين شخصا من المتهمين فى هذه القضية ، وأصدرت أحكاما بالسجن المؤبد على ثمانية من المتهمين ، والسجن لفترات تتراوح بين سبع سنوات وعشرين سنة لاثنى عشر متهما ، والسجن لمدد تتراوح بين سنتين وخمس سنوات مع وقف التنفيذ على سبعة متهمين آخرين .

وقد تقرر إعادة محاكمة المتهمين فى ضوء ما أشارت اليه التقارير من احتجاج أقارب للحارس القتيل ولآخرين أصيبوا خلال الهجوم على مقر الحزب على أن الأحكام مخففة ، وهو الأمر الذى أدى إلى احالة القضية إلى دائرة جديدة لمحكمة الجنايات، والتى قضت فى ٢٧ يونيو / حزيران باعدام المتهمين الخمسة ، والسجن المؤبد لسبعة متهمين ، وسجن ١٢ متهما لمدد تتراوح بين عام وعامين ، وبراءة ثلاثة متهمين .

وقد شهدت محاكمة المتهمين انسحاب المحامين عن المتهمين عدة مرات احتجاجا على رفض هيئة المحكمة منحهم مزيدا من الوقت لدراسة ملف القضية ، كما تقدموا بالطعن فى أهلية هيئة المحكمة للبت فى هذه القضية .

كما وصفت مصادر حركة النهضة أحكام الاعدام بأنها تشكل إجراء انتقاميا مشيرة إلى غياب شروط العدالة ، وهو ماتمثل — حسبما رصدته هذه المصادر — فى ممارسة التعذيب ضد المتهمين خلال مرحلة الاستجواب والتحقيق ، واجراء المحاكمات الاعلامية التى تدين حركة النهضة على شاشة التليفزيون ، واستبدال الهيئة القضائية وانسحاب المحامين عدة مرات .

ويثير مزيداً من القلق مارجحته مصادر حركة النهضة المحظورة من احتمالات صدور وتنفيذ المزيد من أحكام الاعدام وذلك فى أعقاب العديد من المحاكمات السياسية المنتظرة . ويرد فى هذا السياق ما أعلنته السلطات التونسية فى نهاية سبتمبر / ايلول من إحباط مخطط دبرته حركة النهضة لاغتيال الرئيس وعدد من الوزراء بهدف إحداث فراغ سياسى ودستورى فى البلاد ثم الاستيلاء على السلطة ، وكانت السلطات قد بدأت حملة اعتقالات واسعة ، شملت وفق ما أعلنته فى مايو / آيار الماضى ٣٠٠ شخص ، بينهم حوالى مائة من العسكريين يشتبه فى تورطهم فى مؤامرة دبرتها حركة النهضة لاقامة حكم إسلامى فى البلاد . والمرجح أن تجرى محاكمات المتهمين فى هذه القضايا أمام المحاكم العسكرية بالنظر لما تقضى به

التشريعات التونسية من اختصاص هذه المحاكم بالنظر فى أية قضايا تضم أفرادا من العسكريين .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان إذ تؤكد مجدداً رفضها لانتهاج أسلوب العنف فى العمل السياسى سواء من قبل الحكومات أو من قبل خصومها السياسيين ، فانها تؤكد كذلك على حق جميع الأشخاص المشتبه فى تورطهم فى مثل هذه الأعمال بالحماية من التعذيب أو سوء المعاملة ، وخاصة خلال مراحل التحقيق الأولية . كما تناشد السلطات إعمال كافة الضمانات القانونية المتعارف عليها دوليا للمتهمين المنتظر تقديمهم للمحاكمة ، وإتاحة الفرصة أمام هيئات حقوق الانسان لمراقبة هذه المحاكمات حال انعقادها . كما تدعو المنظمة السلطات التونسية الى اعادة النظر فى عقوبة الاعدام بالنسبة للجرائم السياسية تمشيا مع ما استقر عليه الضمير العالمى من ضرورة إلغاء هذه العقوبة على الأقل فى مثل هذه الجرائم .

المغرب
عنف يفضى إلى الموت

أصدرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان بيانا فى ٢٨ سبتمبر الماضى حول وفاة السيد / لمسكم الهاشمى إثر تعرضه للضرب على يد أعوان الشرطة بعمالة سيدى البرنوصى ، وذلك يوم ٢١ سبتمبر ، والذى لفظ أنفاسه الأخيرة قبل تلقيه العلاج بعد نقله للمستشفى .

ويشير البيان الى أن المذكور تاجر متجول يبلغ من العمر ٣٦ عاما ، متزوج وأب لخمسة أبناء لايتعدى أصغرهم عامه الأول ، كما يضيف أن المنظمة المغربية قد حصلت على معلومات مفادها أن السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء قرر تشريح الجثة حيث قدمت أرملة الضحية شكوى لقاضى التحقيق حول ماتعرض له زوجها من تعذيب وضرب وجرح أفضى الى موته ، ورغم مضى ثمانية أيام بعد حادث الاعتداء تلتزم السلطات العمومية الصمت .

أعاد البيان للذاكرة القضايا التى كانت قد أحيلت للمنظمة وتعنى السادة : اليعقونى عبد الجليل ، الشراط العربى ، بلغيثى مولاى على ، وعدالى على الذين لقوا حتفهم فى ظروف مماثلة ، ولم يتم البت فى أى من هذه القضايا ، رغم ما ينص عليه القانون الجنائى من عقوبات رادعة ضد من يمارسون التعذيب سيما اذا ادى للوفاة .

وأخيرا يؤكد البيان تضامن المنظمة المغربية مع عائلة الضحية وقرارها الانتصاب مطالبة بالحق المدنى . والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى تستشعر القلق ازاء تكرار هذا النمط من الوقائع فى المغرب تهيب بالسلطات المغربية المبادرة دون إبطاء بعمل تحقيق عادل ومستقل حول هذا الحادث واعلان نتائجه وسرعة القصاص من مرتكبيه لتعزيز احترام حقوق الانسان .

حالة « المختفين » المفرج عنهم
تشحذ مطلب الافراج عن باقى المختفين ..

كشفت حالة المختفين الصحراويين بموجب العفو الملكى الصادر فى ٢١ يونية / حزيران الماضى والذين يقدر عددهم بـ ٣٠٠ من المدنيين ، المأساة الانسانية التى يعيشها المختفون فى المغرب فى أماكن الاعتقال السرية فى تازمامارت، حيث خرج معظمهم يعانون من أمراض خطيرة كالشلل والعمى بل والخلل العقلى ، مما يعكس ظروف الاعتقال شديدة القسوة التى تفتقر للغذاء والكساء والغطاء والدواء ، وتركهم يواجهون الموت البطئ وهم معزولون عن العالم الخارجى .

والمعروف أن ظاهرة الاختفاء فى المغرب ـــ والتى تشكل ملمحا بارزا لانتهاكات حقوق الانسان ـــ بدأت فى منتصف السبعينات، وتفاقمت فى الثمانينات ، ورغم ماتفرضه الحكومة من صمت على هذه الظاهرة وعدم نشر أية أرقام حول اعداد المختفين ، تشير التقارير الى ان الاختفاء يشمل مائتى مواطن مغربى اختفوا على أيدى رجال الأمن خلال الثلاثين عاما السابقة ، بينهم معارضون سياسيون ووزراء سابقون بالاضافة لنحو مائة من العسكريين وعدد يقدر بنحو ٨٠٠ من المدنيين من جنوب المغرب والصحراء المغربية ، بينهم أطفال ونساء ، كما شمل الاعتقال أسراً بكاملها مثل أسرتى الجنرال أوفقير الذى أطلق سراحها ، وأسرة الليلى أول رئيس صحراوى ، كما تشير التقارير للظروف البالغة القسوة فتذكر أن المختفين ظلوا طوال العام الأول موثوق الأيدى ومعصوبى الأعين ، وأن ٢٩ من بين ٦١ من العسكريين الذين اعتقلوا عام ١٩٧٣ فى تازمامارت قد لقوا حتفهم وأن الـ ٣٢ الباقين على قيد الحياة يعانون من ظروف صحية متدهورة ، وأن بينهم من يعانى من اضطراب عقلى ..

وتثير ظاهرة الاختفاء والمختفين وأماكن الاعتقال السرية فى ا لمغرب قلق منظمات حقوق الانسان على المستويين المحلى والدولى ، التى لاتكف عن مطالبة السلطات بالقاء الضوء على مصيرهم والكشف عن أماكن اعتقالهم وإطلاق سراحهم .

وفى اطار الجهود المبذولة مؤخرا أدرجت قضية المختفين على جدول أعمال اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التى عقدت اجتماعها فى أغسطس ١٩٩١ مع شهادتين حول المختفين ، إحداهما لعبد الغنى عبابو نجل العقيد عبابو أحد العسكريين المختفين ، والثانية لكريستين صرفاتى زوجة ابراهام صرفاتى المحكوم عليه بالمؤبد ، والذى احتجز فى سجن القنيطرة حتى ١٣ سبتمبر الماضى حتى أطلق سراحه وطرد الى فرنسا . كما قررت ثلاث من منظمات حقوق الانسان المغربية فى المهجر ايفاد بعثات تقصى الحقائق الى المغرب ـــ وخاطبت السلطات المغربية فى هذا الخصوص ، وهى الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق الانسان وجمعية آباء وأصدقاء المختفين فى المغرب ، ولجان مناهضة القمع فى المغرب بهدف الوقوف على مصير المختفين منذ مايقرب من عشرين عاما ، ومراكز اعتقال المختفين فى تازمامارت وقلعة معجونة وما اذا كان هناك أماكن اعتقال سرية أخرى ...

وتتطلع المنظمة العربية لحقوق الانسان أن يكون العفو الملكى الذى جرى بموجبه إطلاق سراح هؤلاء المختفين بداية جديدة لاطلاق سراح بقية المختفين .

اليمن
المنظمة تناشد السلطات التصدى لظاهرة الاغتيالات قبل استفحالها

يثير قلق المنظمة العربية لحقوق الانسان استمرار حالة التوتر والعنف السياسى الذى تشهده البلاد مؤخرا . فقد تلقت المنظمة تقارير تشير إلى

محاولة اغتيال صادق عبد الله الاحمر الأمين العام للحزب الجمهورى المعارض ، والنائب بالبرلمان ، فى ضاحية صنعاء بعد ان اعترض مجهولون سيارته واطلقوا عليه النار . وقد أصيب ثلاثة من مرافقيه خلال هذه المحاولة التى وقعت فى ١٨ اكتوبر / تشرين أول ، قبل ايام قلائل من مرور أربعين يوما على اغتيال حسن الحريبى رئيس فرع حزب التجمع اليمنى الوحدوى بصنعاء بعد أن اطلق مجهول عليه النار فى ١٠ سبتمبر / ايلول وهو الحادث الذى اصيب خلاله كذلك امين عام هذا الحزب عمر عبد الله الجاوى .

كما تلقت المنظمة بلاغا من أحد الشخصيات العامة باليمن بشأن تعرضه لتهديد بالاغتيال . كما أشارت تقارير أخرى إلى خروج العديد من المسيرات التى دعت اليها بعض المنظمات والاحزاب السياسية اليمنية فى ٢٢ أكتوبر / تشرين الأول بمناسبة مرور اربعين يوما على حادث اغتيال حسن الحريبى . وقد طالب المشاركون فى هذه المسيرات بتقديم القتلة الى العدالة ومحاكمتهم علنا ، كما سلم وفد منهم سكرتارية مجلس النواب اليمنى مذكرة باسم الحركة الديمقراطية اليمنية تتعهد فيها بتشديد نضالها ضد الارهاب والحذت على السلطات « انها لم تتقدم خطوة واحدة الى الأمام فى كشف الجريمة » . وكانت البلاغات التى تلقتها المنظمة بخصوص واقعة الاغتيال قد اشارت بأصابع الاتهام فيها إلى اجهزة الأمن .

هذا وكان الحزبان الحاكمان (الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى) قد اصدرا بيانا أعلنا فيه عدم اشتراكهما فى المسيرة التى دعت اليها بعض الاحزاب فى ذكرى الاربعين باعتبار ان الظروف الحالية غير ملائمة ودعا البيان الى تأجيل المسيرة كما هدد بضرب كل من تسول له نفسه محاولة الاخلال بالأمن والاستقرار والاضرار بالمصلحة العامة للبلاد .

ووفقا للتقارير التى تلقتها المنظمة فقد شهدت العاصمة فى اليوم السابق لذكرى الاربعين مصادمات بين أجهزة الأمن وبعض التجمعات الجماهيرية استخدمت فيها الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين الذين قامت أعداد منهم بإضرام النار فى بعض سيارات الجيش ، وفى مبنى تابع للبرلمان . ووفقا لما اعلنته المصادر الرسمية فإن هذه المصادمات قد اندلعت بعد مقتل ضابط شرطة على ايدى احد ضباط الجيش .

وقد سبق للمنظمة العربية لحقوق الانسان ان ابرقت للسلطات اليمنية فى اعقاب حادث اغتيال الحريبى تناشدها اجراء تحقيق علنى ونزيه فى هذه الواقعة ومحاسبة المتورطين فيها واتخاذ الاجراءات الصارمة للحيلولة دون تكرار وقوع ممارسات مماثلة ، كما اعربت عن استعدادها للمشاركة فى أية اجراءات قد تراها السلطات اليمنية لكشف حقيقة الحادث .

واذ تجدد المنظمة مناشدتها للسلطات فإنها تعتقد أن كشف النقاب عن الحقيقة ومحاسبة المتورطين فى مثل هذه الانتهاكات الخطيرة قد بات اكثر الحاحا لمعالجة التوترات القائمة وتفادى مزيد من اعمال العنف وخاصة فى ظل التعقيدات التى يمر بها المجتمع اليمنى والمشكلات التى يمر بها فى اطار التحولات الاساسية والتى يأتى فى مقدمتها الاندماج المجتمعى فى دولة الوحدة ، والانتقال من الواحدية إلى التعددية سياسيا واعلاميا ... الخ .

البحرين

٢١ معتقلا سياسيا يقدمون للمحاكمة بعد اعتقال دام ١٦ شهرا

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق عميق بلاغا يتعلق بمحاكمة كان من المقرر لها أن تجرى فى ٩ أكتوبر ١٩٩١ حيث يحاكم فيها واحد وعشرون معتقلا سياسيا جرى احتجازهم منذ ١٩٩٠/٦/٩ . وقد أفاد البلاغ الوارد ان هؤلاء المعتقلين قد أمضوا نحو ستة عشر شهرا رهن الاحتجاز دون محاكمة وان هناك مخاوف تتعلق بطبيعة المحاكمة الجارية لهم وعما اذا كانت ستتوافر فيها الضمانات القانونية اللازمة وكافة المعايير المتعارف عليها دوليا لاجراء محاكمة عادلة ومنصفة .

أورد البلاغ أن هؤلاء الأشخاص قد ألقى القبض عليهم بسبب أرائهم ومعتقداتهم ، وإن ايا منهم لم يرتكب أى عمل من أعمال العنف ولم يأت بأية افعال تجرمها القوانين المعمول بها فى البلاد . واضاف ان المعتقلين قد ألقى القبض عليهم مع مجموعة من العمال والطلبة السعوديين المقيمين فى البحرين بعد مداهمات واسعة فى ١٩٩٠/٦/٩ . كما تطرق البلاغ للقلق الذى ساد عديد من دوائر حقوق الانسان المهاجرة وشدد على ان السلطات الأمنية البحرينية تمارس إنتهاكات ومخالفات واسعة النطاق أثناء تصديها للعناصر السياسية المناوئه تتضمن مزاعم بالتعذيب وسوء المعاملة وطول أمد الاحتجاز دون محاكمة .

وأشار البلاغ لحالات متعددة لجأت فيها السلطات المختصة فى البحرين إلى ادانة متهمين سياسيين بتهم واهية وأقدمت على احتجازهم لمدة ثلاث سنوات دون محاكمة استنادا لنص المادة الأولى من قانون أمن الدولة الذى يجيز لوزير الداخلية احتجاز المشتبه فى أنشطتهم السياسية لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات دون محاكمة كما تبيح اتخاذ اية اجراءات لجمع المعلومات والدلائل واستكمال التحريات .

هذا وكان البلاغ قد تناول وقائع انتهاكات أخرى منها الاقدام على اختطاف بعض العناصر السياسية المعارضة من بعض الشوارع فى المدينة فيما يعيش ذووهم فى حالة قلق متصل ، نظرا لرفض السلطات الافصاح عن حقيقة مصيرهم ، وما اذا كانوا سوف يقدمون للمحاكمة أم لا .. بل وما اذا كانوا معتقلين من أساسه .

وقد خاطبت المنظمة السلطات المختصة فى البحرين حول ضرورة كفالة محاكمة عادلة لكافة المتهمين ، وتمكينهم من ممارسة حقهم فى الدفاع ، وناشدت هذه السلطات مراعاة اعتبارات العدالة كما استقرت فى الضمير العالمى ووقف اية مظاهر للتعذيب أو لسوء المعاملة بحق المعتقلين السياسيين ، وكشف النقاب عن حقيقة مصير كافة المختطفين ممن أصبح الغموض يحيط بمصيرهم .

وتتطلع المنظمة لاستجابة السلطات لهذه المطالب . هذا ويشار أن البلاغ الوارد كان قد تضمن قائمة بأسماء ٢١ معتقلا من بينهم : سعيد عبد الحميد (طالب) ، صباح عبد الرسول (موظف) ، على مكى جمعة (طالب) على حسن رحمة (طالب) السيد ماجد حسن على (اعمال حرة) ، وحسن جاسم النشيط (طالب) .

(تتمة حقوق الانسان فى الوطن العربى : ص ٥)

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة

تعقد اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان اجتماعها الدورى الثانى لهذا العام يومى ٩ و ١٠ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩١ . وتنظر اللجنة فى جدول أعمال مكتظ من بين فقراته النظر فى مخطط التقرير السنوى للمنظمة عن العام ١٩٩١ ، وتعزيز جهود المنظمة فى بعض المجالات . والمركز المالى للمنظمة .

المنظمة تشارك فى اجتماعات اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان

شاركت المنظمة فى اجتماعات الدورة العاشرة للجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب ، التى عقدت فى بانجول (جامبيا) خلال الفترة من ٨ – ١٥ أكتوبر / تشرين أول ، ومثلها الأمين العام ، ومساعد الأمين العام . كما شاركت فى حلقة بحثية سبقتها دعت إليها اللجنة الدولية للحقوقيين ، بالتعاون مع المركز الأفريقى للديمقراطية ودراسات حقوق الانسان لبحث سبل تعزيز اللجنة الأفريقية ودور المنظمات غير الحكومية فيها . (تتضمن النشرة تقريرين شاملين عن اللجنة الأفريقية ص ٣ ، واجتماع المنظمات غير الحكومية ص ٢) .

رئيس المعهد العربى لحقوق الانسان يزور القاهرة

قام الأستاذ حسيب بن عمار رئيس المعهد العربى لحقوق الانسان بزيارة للقاهرة فى منتصف أكتوبر / تشرين إول بناء على دعوة من الحكومة المصرية . وقد التقى الأستاذ بن عمار خلال زيارته للقاهرة بالدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء والدكتور عمرو موسى وزير الخارجية والدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية . كما عقد عدة لقاءات مع أعضاء الأمانة العامة للمنظمتين العربية والمصرية لحقوق الانسان ، وألقى محاضرة هامة فى المركز الدبلوماسى .

ركز الأستاذ بن عمار خلال لقاءاته المتعددة بالقاهرة على الحاجة لتعزيز وتطوير حقوق الانسان فى الوطن العربى والدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فى هذا المجال . كما أوضح أبعاد المهمة التى يؤديها المعهد العربى لحقوق الانسان فى نشر الوعى بحقوق الانسان .

والمعهد يصدر أولى أعداد نشرته الاخبارية الدورية

بدأ المعهد العربى لحقوق الانسان اصدار نشرة اخبارية دورية بعنوان « الصحيفة العربية لحقوق الانسان » ومن خلال الافتتاحية التى صاغها الأستاذ حسيب بن عمار رئيس المعهد أشار سيادته إلى ان اختيار « الصحيفة » عنواناً للنشرة هو « احياء لذكرى ما يمكن أن نصطلح عليه بأول دستور فى تاريخ العرب والمسلمين ، وهى المعاهدة التى وقعت عليها مختلف القبائل والطوائف المكونة للمدينة المنورة فى السنة الثانية من الهجرة على الأرجح والتى عرفت إذ ذاك باسم « الصحيفة » » . وقد تضمن العدد الأول من النشرة والذى صدر فى أكتوبر / تشرين أول تعريفا بالمعهد العربى لحقوق الانسان والهيئات المشاركة فى تأسيسه ، ورصداً لأوجه نشاط المعهد ، ومتابعة لأوجه النشاط فى مجال البحث والتدريب والتعليم والتوثيق لحقوق الانسان التى تتبناها معاهد مماثلة أو هيئات أخرى معنية بحقوق الانسان .

والمنظمة المصرية لحقوق الانسان تحصل على صفة مراقب فى اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب

وافقت اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب على منح صفة المراقب للمنظمة المصرية لحقوق الانسان فى اللجنة . وبذلك تكون الثالثة من المؤسسات المرتبطة بالمنظمةالعربية لحقوق الانسان التى تحصل على هذه الصفة حيث سبق حصول كل من الرابطة التونسية لحقوق الانسان ، والمعهد العربى لحقوق الانسان على هذه الصفة . وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد حصلت على صفة المراقب فى اللجنة الأفريقية فى ١٩٨٩ .

المنظمة السودانية لحقوق الانسان تستأنف نشاطها بالمنفى

أعلنت المنظمة السودانية لحقوق الانسان ـــ احدى الروابط العضوة بالمنظمة العربية لحقوق الانسان ـــ عن استئناف نشاطها فى المنفى وذلك بالعاصمة البريطانية ، وأكدت تمسكها بالعمل وفق نظامها الأساسى الذى انشئت عليه فى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٨٥ .

والمعروف أن المنظمة السودانية قد حُظر نشاطها فى أعقاب الانقلاب العسكرى بالسودان فى ٣٠ يونيو / حزيران ١٩٨٩ وتعرض العديد من قياديها وأعضائها للاعتقال وسوء المعاملة .

وقد أدانت المنظمة السودانية فى بيان وجهته للمجتمع الدولى ما وصفته بمحاولات السطو التى تمارسها السلطة العسكرية بانشاء منظمة تدعى أنها لحقوق الانسان بغرض تضليل الرأى العام والتغطية على ممارساتها القمعية . كما أكدت على أن السجون ومراكز الاعتقال لاتزال تضم العديد من المفكرين والأكاديميين وأنصار حقوق الانسان .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان إذ ترحب بإعلان المنظمة السودانية استئناف نشاطها بالمنفى فإنها تتطلع إلى زوال الأسباب التى تحول دون ممارسة نشاطها على أرض الوطن عما قريب .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.